

Distr.: General  
26 September 2002  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يُشرفني أن أحيل، طي هذا، القرار رقم ٦٢١٤ المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والمعنون "التضامن مع جمهورية لبنان" (انظر المرفق). وقد اتخذ القرار المذكور في الدورة العادية الثامنة عشرة بعد المائة لجامعة الدول العربية المعقودة على مستوى وزراء الخارجية في يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. بمبنى جامعة الدول العربية في القاهرة.

أكون ممتنا لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها والعمل على تعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى المحمصاني

السفير

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه:

- ? على مذكرة الأمانة العامة،
- ? وعلى مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية،
- ? وعلى التقرير التمهيدي للأمين العام،
- ? وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢،

يقرر

١ - إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراض لبنانية ومواقع على الحدود اللبنانية، ولا استمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها الأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المحتلة، ولانتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا، وكذلك إدانة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية الموجهة إلى لبنان وسوريا واعتبار أي اعتداء عليهما عدوانا على الدول العربية جمعاء.

٢ - التأكيد على دعم لبنان:

- أ - في استكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دوليا، بما في ذلك مزارع شبعا، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ لعام ١٩٧٨، مع احتفاظ لبنان بحقه في مقاومة هذا الاحتلال بشتى الوسائل المشروعة.
- ب - في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية كرهائن خلافا لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وتأييد حق لبنان في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة.
- ج - في دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك الفوري لمطالبة إسرائيل بالكف عن تهديدها وانتهاكاتها لسيادة لبنان وخرقها

لحرمة الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، وتحملها مسؤولية موقفها هذا وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة.

د - في مطالبته بإزالة مئات آلاف الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وما تسبب به من قتل وإيذاء للمدنيين.

هـ - في حقه في مياهه وفقا للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية.

### ٣ - مطالبة المجتمع الدولي والهيئات الدولية القضائية والسياسية من أجل:

أ - الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن اعتداءاتها المتكررة على أراضيها قبل فترة الاحتلال وخلاها وبعدها.

ب - تمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة والاطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ج - العمل على إصدار قرار من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن من إجراء التحقيقات حول المعتقلين الذين توفوا في المعتقلات الإسرائيلية، ودفع التعويضات المترتبة على ذلك للمتضررين وفقا للقوانين والاتفاقات الدولية.

٤ - التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها.

٥ - توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التي قدمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعمارهم وتفعيل صندوق دعم لبنان وفقا لآلية إنشائه، ومساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة البناء والإعمار والتنمية

ولا سيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي، وتأييد دعوة لبنان للدول الأعضاء إلى تبني مشاريع عينية وتمويل المشاريع التنموية بما في ذلك بالطرق الثنائية.

٦ - متابعة تنفيذ البند (٧) من القرار رقم ٦١١٥ الصادر عن الدورة العادية (١١٦) بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الخاص بتمويل مشاريع إنمائية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

٧ - التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تُساهم الدول العربية في مكافحته بفاعلية ورفض إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب، من منطلق ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة، لبحث ظاهرة الإرهاب ووضع اتفاقية دولية لمكافحته تتضمن تعريفاً محدداً له يميز بينه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

(ق: رقم 6214 - د.ع (118) - ج 3-5/9/2002)